الأمم المتحدة
A/HRC/42/59
الجمعية العامة
Distr.: General
15 August 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والأربعون
٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين*

موجز

تتضمن هذه الوثيقة تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، المعد عملاً بقرارات المجلس ٩/١٤ و١٨/٢٨ و٢٧/٢٥ و٣٦/٢٣. وقد أجرى الفريق العامل مناقشات خاصة خلال دورته الثالثة والعشرين المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في جنيف. وركز الفريق العامل، في دورته الرابعة والعشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، على الموضوع المعنون "بيانات من أجل العدالة العرقية".

وناقش الفريق العامل في جلسته العامة حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد العالمي. كما ألقى نظرة شاملة على التقاطعات المتنوعة للبيانات الضخمة والعدالة العرقية (والظلم العرقي). وقدم الفريق العامل مشروع تقريره عن مكافحة القوالب النمطية السلبية العنصرية إزاء السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وخلص إلى أن التخطيط وتحليل البيانات المصنفة أمران حاسمان في تحديد أولويات السياسات المتعلقة بمساواة المنحدرين من أصل أفريقي بغيرهم وبالفرص المتاحة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل رفض بعض الدول جمع البيانات وتصنيفها على أساس العرق والأصل الإثني أحد أخطر العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن تحقيق تلك الأهداف وما تتضمنه من غايات يتطلب تفكيك ما يعاني منه الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة مقدِّمه.

GE.19-13932(A)
1913932
الرجاء إعادة الاستعمال

في البلدان النامية والبلدان المتقدمة من حواجز هيكلية ونظمية تعيق التنمية المستدامة. وخلص الفريق العامل أيضاً إلى ضرورة أن يبذل جميع أصحاب المصلحة المعنيين جهوداً من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرنامج أنشطة تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	٤
ثانياً –	تنظيم الدورة الرابعة والعشرين	٤
	ألف – افتتاح الدورة	٤
	باء – انتخاب الرئيس – المقرِّر	٤
	جيم – تنظيم الأعمال	٥
ثالثاً –	مستجدات بشأن أنشطة الفريق العامل في السنة الماضية	٥
رابعاً –	موجز المداولات	٨
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	١٧
	ألف – الاستنتاجات	١٧
	باء – التوصيات	٢١
المرفق		
	قائمة بأسماء المشاركين في الدورة الرابعة والعشرين	٢٤

أولاً- مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته الثالثة والعشرين في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ودورته الرابعة والعشرين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. يقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ١٤/٩ و٢٨/١٨ و٢٥/٢٧ و٢٣/٣٦ التي طلب فيها المجلس إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً سنوياً عن جميع الأنشطة المتصلة بولايته. ويركز التقرير أساساً على المداولات التي جرت في الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل.

٢- وشارك في الدورة الرابعة والعشرين ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن أعضاء حلقة النقاش المدعوين (انظر المرفق).

ثانياً- تنظيم الدورة الرابعة والعشرين

ألف- افتتاح الدورة

٣- أعربت مديرة شعبة المشاركة المواضيعية والإجراءات الخاصة وشعبة الحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في كلمتها الافتتاحية، عن تقديرها لحسن توقيت المناقشة المتعلقة بموضوع "بيانات من اجل العدالة العرقية" كوسيلة لتعزيز أهمية البيانات في توجيه السياسات والتدابير الرامية إلى معالجة عدم المساواة والتمييز. ومن شأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات والإحصاءات - وهو النهج الذي كشف أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز تجاه مجموعة معينة بالاستناد إلى بيانات مصنفة - أن يساعد في اتخاذ قرارات تحسن نوعية الحياة. كانت صعوبات جمع بيانات الفئات المهمشة، مثل المنحدرين من أصل أفريقي، عندما لا يتناول القانون هذه الفئات، إما لعدم الاعتراف بوجودها أو لأن الدولة تجرِّم جمع البيانات، في بعض البلدان.

٤- وشجعت المديرة الفريق العامل على مواصلة التواصل مع المؤسسات المالية والإنمائية فيما يتعلق بإدماج المنحدرين من أصل أفريقي، مشيرة إلى العمل الذي يضطلع به لوضع مبادئ توجيهية تنفيذية بشأن إدراج المنحدرين من أصل أفريقي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ستكون أداة مفيدة وترفع مستوى الوعي بأهمية البيانات المتعلقة بتنمية المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الفئات. وأكدت المديرة من جديد التزام مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بصفتها منسقة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بالنهوض بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

باء- انتخاب الرئيس - المقرِّر

٥- انتُخب أحمد ريد رئيساً - مقرراً للفريق العامل. وانتخبت دومينيك داي نائبة للرئيس.

٦- ورحَّب الرئيس - المقرر المنتهية ولايته، ميخال بالتسيرجاك، بالسيدة داي بصفتها عضواً جديداً في الفريق العامل، وشكر الأعضاء الآخرين على إسهاماتهم. وأقر بإنجازات الفريق

العامل، كما يتضح من تنفيذ الدول لتوصيات الفريق العامل بشأن مسألة التمييز العنصري التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي، وبالحاجة إلى مواصلة الجهود لتشجيع المزيد من الدول على تنفيذ توصيات العامل التوصيات.

٧- وشكر السيد ريد، في معرض قبوله الاضطلاع بدوره الجديد كرئيس - مقرر، سائر الخبراء على انتخابه وشكر المشاركين على دعمهم له.

٨- وأعرب ممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني عن تقديرهم للعمل الذي اضطلع به السيد بالتسيرجاك خلال فترة توليه منصب الرئيس - المقرر، وهنأوا السيد ريد على انتخابه.

جيم- تنظيم الأعمال

٩- أقر الفريق العامل جدول أعماله (A/HRC/WG.14/24/1) وبرنامج عمله لدورته الرابعة والعشرين.

ثالثاً- مستجدات بشأن أنشطة الفريق العامل في السنة الماضية

١٠- أبلغ السيد ريد المشاركين بأن الفريق العامل قدم تقريره السنوي عن أعمال دورتيه الحادية والعشرين والثانية والعشرين إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين، ويشمل ذلك تقريري زيارتيه القطريتين إلى إسبانيا وغيانا (A/HRC/39/69 وAdd.1 و2)، وبأنه أجرى حواراً بنَّاءً مع الدول الأعضاء. وقدم الفريق العامل كذلك تقريره السنوي إلى الجمعية العامة (A/73/228) في دورتها الثالثة والسبعين وشارك في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في حوار تفاعلي مع اللجنة الثالثة.

١١- وعقد الفريق العامل، في دورته الثالثة والعشرين جلسة مغلقة وافق فيها الأعضاء على أساليب عملهم المنقحة (A/HRC/WG.14/24/2). كما أعد الفريق العامل لدورته القادمة، وزياراته القطرية وللنظر في البلاغات، وعقد اجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة ومع ممثلي المفوضية. وفي الجلسة، قرر الفريق العامل أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً مواضيعياً عن التصدي للصور النمطية العنصرية السلبية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. كما دعا إلى تقديم ورقات معلومات بهدف جمع جميع البيانات والتحليلات المتاحة من أجل إجراء عملية مسح وإعداد تقرير أساسي عن حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وسيكون التقرير بمثابة أداة لزيادة تسليط الضوء على هذه المسألة وتحديد الفجوات وتوجيه صياغة السياسات والإجراءات لمنع ومكافحة واستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الفريق العامل اجتماعات مع لجنة القضاء على التمييز العنصري لبحث السبل الكفيلة بزيادة التعاون بين الآليتين بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك.

١٢- ونظم الفريق العامل زيارتين قطريتين إلى بلجيكا (٤-١١ شباط/فبراير ٢٠١٩) والأرجنتين (١١-١٨ آذار/مارس ٢٠١٩). وفي نهاية كل زيارة، أصدر الفريق العامل بياناً صحفياً

يتضمن استنتاجاته وتوصياته الأولية[1]. وستقدم التقارير المتعلقة بالزيارات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والأربعين. وشكر الفريق العامل حكومتي بلجيكا والأرجنتين على دعوتهما وعلى المساعدة التي قدمتاها إلى الفريق العامل قبل الزيارتين وأثناءهما وبعدهما. وشكر الفريق العامل أيضاً ممثلي المجتمع المدني والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين قابلهم.

١٣- واستمر الفريق العامل في الترويج بلا كلل للأنشطة الرامية إلى مساعدة أصحاب المصلحة على تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وفي المشاركة في هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، نظم الفريق العامل حدثاً جانبياً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بعنوان "نحو إعلان بشأن تعزيز واحترام حقوق المنحدرين من أصل أفريقي"، شارك فيه رئيس الفريق العامل، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ورئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري. وحضر أكثر من ٥٠ مشاركاً من المجتمع المدني هذا الحدث، ما يدل على اهتمام كبير بعمل آليات مكافحة العنصرية. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على الأسباب التي تجعل الإعلان المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي واحترامها بالكامل خلال العقد الدولي أمرا ضروريا، وعلى أهمية العملية المؤدية إلى الإعلان. وخلال الأسبوع نفسه، التقى رئيس الفريق العامل أيضا مع إدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمم المتحدة لمناقشة الأعمال الترويجية المتعلقة بالعقد الدولي وأجرت معه إذاعة الأمم المتحدة مقابلة حول ولاية الفريق العامل والجهود المبذولة للترويج للعقد الدولي. ورحب الفريق العامل بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٣، الذي قررت فيه الجمعية إنشاء محفل دائم بشأن المنحدرين من أصل أفريقي.

١٤- وقال رئيس الفريق العامل إنه عقد اجتماعين مع منظمات المجتمع المدني، يومي ٣٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في نيويورك. وعقد الاجتماع الأول مع ٢٠ ممثلاً عن مجلس الكنائس العالمي من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فيما نظمت الاجتماع الثاني شبكةُ الولايات المتحدة لحقوق الإنسان.

١٥- وشارك أيضاً في حدث جانبي نظمته المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب بعنوان "الأيديولوجيات والاستراتيجيات القومية والشعبوية الصاعدة: تهديد حقيقي للمساواة بين الأعراق"، في نيويورك بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٦- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، زار الفريق العامل وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في فيينا لمناقشة نتائج استقصاء الأقليات والتمييز في الاتحاد الأوروبي "*الأسود في الاتحاد الأوروبي*"، وكيفية تعزيز أوجه التآزر والتعاون من أجل العمل في المستقبل. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، اجتمع الفريق العامل في بروكسل مع مسؤولين من مجموعة مكافحة العنصرية والتنوع التابعة للبرلمان الأوروبي والمديرية العامة للعدالة والمستهلكين التابعة للمفوضية الأوروبية لمناقشة الأنشطة والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي التاريخ نفسه في بروكسل، التقى

(١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24155&LangID=E and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24352&LangID=E.

الفريق العامل أيضاً بالشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية والشبكة الأوروبية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي لمناقشة حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي والتطورات على المستوى الأوروبي.

١٧- وقال الرئيس إنه في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، شارك في حلقة نقاش في جنيف حول المنحدرين من أصل أفريقي وخطة عام ٢٠٣٠. ونظمت هذا الحدث كوستاريكا وجزر البهاما والبرازيل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين الآخرين في حلقة النقاش مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونائب رئيس كوستاريكا ومسؤولين كبار من منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

١٨- وشارك أيضاً في مشاورة استغرقت يوماً واحداً بشأن الطرائق والشكل والجوانب الموضوعية والإجرائية للمنتدى الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، المعقود في جنيف في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩، وأعرب عن انفتاح الفريق العامل على دعمه للمنتدى الدائم.

١٩- وباسم الفريق العامل، أعرب الرئيس عن تقديره لجميع الحكومات التي تعاونت معه في أداء ولايته ودعت الفريق العامل إلى القيام بزيارات قطرية. وأشار إلى أن الفريق العامل طلب أن توجه إليه دعوات لزيارة بلدان أخرى، وشدد على أهمية تأكيد التواريخ وإتاحة الإمكانية له للتخطيط لهذه الزيارات وإجرائها في موعدها.

٢٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل الفريق العامل، وفقاً لولايته، عشرة بلاغات بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان إلى إكوادور وإيطاليا والبرازيل وكولومبيا وهولندا واليابان وجهات أخرى. وأُدرجت البلاغات المرسلة والردود الواردة في تقارير البلاغات المشتركة الصادرة عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمقدمة إلى المجلس (A/HRC/42/65 وA/A/HRC/41/56 وA/A/HRC/40/79). وحث الفريق العامل الدول على أن تتصدى بجدية لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المنحدرون من أصل أفريقي، وتتخذ تدابير فعالة لإنهاء حالة الإفلات من العقاب والعنصرية الهيكلية. وفي ١ نيسان/أبريل، كتبت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب رسالة إلى لجنة القانون الدولي مشفوعة بتعليقات على مشاريع المواد المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي يجري التداول بشأنها حالياً في لجنة القانون الدولي[٢].

٢١- وأصدر الفريق العامل عدداً من البيانات الإعلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعرب عن قلقه إزاء التحيز العنصري في نظام رعاية الطفل في هولندا. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، انضم إلى العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في بيان عبروا فيه عن قلقهم بشأن التغييرات القانونية والتهديد الذي يطال حقوق المهاجرين في إيطاليا. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، ذكر الفريق العامل أن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية يجب أن تعالج التأثير الظالم على المنحدرين من أصل أفريقي. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، انضم الفريق العامل إلى العديد من المكلفين بولايات ودعا البرازيل إلى ضمان العدالة للمدافعة عن حقوق الإنسان ماريل فرانكو، التي قُتلت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨.

(٢) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Racism/WGEAPD/CommentsDraftArticlesCrimes Against Humanity.pdf.

وبمناسبة إحياء اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في ٢١ آذار/مارس، أصدر الفريق العامل والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب بياناً مشتركاً يحث الدول على التصدي لانبعاث الشعبوية القومية والإيديولوجيات الاستعلائية.

٢٢- وواصل الفريق العامل عمله بشأن تعزيز المشاركة مع المؤسسات الدولية والإنمائية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. كما واصلت العمل على مشروع مجموعة من المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن إدراج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة عام ٢٠٣٠، بهدف اختبار المبادئ التوجيهية ميدانياً من خلال المشاركة مع السلطات الوطنية والشركاء والمساهمة في تطوير البرامج الموجهة للأشخاص من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، اجتمع الفريق العامل، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وناقش الأطر المنهجية والمبادئ التوجيهية للتعدادات وجمع البيانات ونشرها، والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء.

٢٣- وعقب ذلك، فتح الرئيس باب النقاش للدول الأعضاء. وأعرب ممثلو البرازيل وترينيداد وتوباغو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن ارتياحهم للمشاركة في دورة الفريق العامل.

رابعاً- موجز المداولات

التحليل المواضيعي

٢٤- وكرس الفريق العامل دورته الرابعة والعشرين، التي عقدت في شكل ست حلقات نقاش، لموضوع "بيانات من أجل العدالة العرقية". وركزت الجلسة على الصور النمطية العنصرية السلبية، والمسح الذي يجريه الفريق العامل، وعلى حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد العالمي. وانطوت أيضاً على إلقاء نظرة شاملة على التقاطعات المتنوعة للبيانات الضخمة والعدالة العرقية (والظلم العرقي) في جميع أنحاء العالم.

٢٥- وفي فريق النقاش الأول، قدم رئيس الفريق العامل مشروع التقرير المواضيعي بشأن القوالب النمطية العنصرية السلبية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وسلط الضوء على الانتشار المستمر للقوالب النمطية العنصرية في الحياة اليومية، بما في ذلك الإعلانات، ووسائل الإعلام الاجتماعية، وفي أنظمة العدالة الجنائية وغيرها. وفي السياسة، أصبح نشر الصور النمطية العنصرية لتحقيق مكاسب سياسية أمراً شائعاً بشكل متزايد ومسمماً للأجواء بشكل خاص. وللتحيز العنصري تأثير منهجي على التمتع بالحقوق الأساسية وممارستها، حتى أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في بلدان مختلفة يواجهون تحديات مماثلة. ويشير ذلك إلى أن أحد العوامل الأساسية الكامنة في هذا السياق هو استعلائية البيض، أو بناء فكرة الانتماء إلى العرق الأبيض بالاستناد إلى القوالب النمطية السلبية المسممة عن المنحدرين من أصل أفريقي للحفاظ على قيمة الانتماء إلى العرق الأبيض وتقليص الفرص المتاحة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والحد مما يتمتعون به من حقوق. وقدم عدة أمثلة إيضاحية على التصريحات العنصرية للسياسيين، والممارسات الثقافية التي تنطوي على تقليد السود والرسوم الكاريكاتورية والإعلانات التي تكرس جميع الصور النمطية العنصرية للمنحدرين من أصل

أفريقي. وتمثل القوالب النمطية العنصرية السلبية والأثر التراكمي للتمييز بدوافع عنصرية عوامل محددة للعديد من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم وتشكل عقبات هيكلية ومنهجية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٦- وعرضت نائبة رئيس الفريق العامل حالة جهود الفريق لجمع جميع البيانات والتحليلات المتاحة من أجل إجراء عملية مسح وإعداد تقرير أساسي عن حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ومن المتوخى أن يكون التقرير بمثابة أداة لزيادة تسليط الضوء وتحديد الفجوات وتوجيه صياغة السياسات والإجراءات لمنع ومكافحة واستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي. كما يمكن أن يكون بمثابة خط أساس لقياس التقدم المحرز في إعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وفقاً للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، وخطة عام ٢٠٣٠ والعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤). وتقاسمت السيدة داي أبرز ما جاء في ورقات المعلومات المقدمة من العديد من الدول الأعضاء والمجتمع المدني، وقدمت أمثلة على البيانات والإحصاءات المتعلقة بتكوين السكان، والبيانات التي تعكس حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ومعلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة أوجه التفاوت التي يواجهونها. ويعتزم الفريق العامل مواصلة دعوة الدول الأعضاء والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة إلى تقديم المزيد من ورقات المعلومات من أجل تعزيز التقرير المقترح.

٢٧- وخلال المناقشة التفاعلية، ورداً على سؤال من عضو الفريق العامل ريكاردو أ. سونغا الثالث، قدم السيد ريد مزيداً من الإيضاحات عن أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في صياغة تشريعات مكافحة القوالب النمطية العنصرية. كما أكد أهمية مراجعة المناهج الدراسية والتعليمية لتشمل تاريخ الاستعمار والفظائع الماضية، وإسهامات المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع، إلى جانب إنشاء مواقع تذكارية تسهم في التصدي للتمييز العنصري. ورداً على سؤال حول الصلة بين الصور النمطية العنصرية وإنفاذ القانون، قدم السيد ريد مثالاً على مشروع ستانفورد المفتوح لأعمال الشرطة، الذي درس أكثر من ١٠٠ مليون إشارة مرور في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ وخلص إلى أن الصور النمطية والتنميط العنصري في صميم أعمال الشرطة. وسأل ممثل عن المجتمع المدني عن الخطوات المقبلة فأجاب السيد ريد قائلا إن مشروع التقرير سينشر بوصفه تقرير الفريق العامل إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بعرض السيدة داي، طلب منها السيد سونغا تقييم مختلف طرق جمع البيانات. وسأل السيد ريد عن التحديات التي تعيق عملية المسح. وسأل عضو الفريق العامل سابيلو غوميدزي عن مختلف مصادر البيانات المستلمة وعن كيفية التوفيق بين البيانات الواردة من مصادر مختلفة. ورداً على ذلك، قالت السيدة داي إن لا تعارض في البيانات والمعلومات الواردة حتى الآن بل هي تتوافق مع بعضها البعض. وبينما لا يزال الفريق العامل يقبل ورقات المعلومات، حددت السيدة داي مختلف أنواع المعلومات التي وردت حتى الآن، بما في ذلك البيانات الإحصائية والنبذات الوصفية ووثائق السياسات والبحوث. وفي الوقت الحالي، يحاول الفريق العامل تنقية المعلومات الواردة. ونصح ممثل عن المجتمع المدني بإدراج توصيات السياسة العامة في التقرير بناءً على تحليل البيانات الواردة.

٢٨- وركز فريق النقاش الثاني على المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقدم السيد ريد عرضاً حول الحواجز الهيكلية التاريخية الموروثة عن حقبة الاستعمار والتي استمرت في إلحاق الأذى بالدول الكاريبية حتى اليوم. وعند دراسة التأثير الاجتماعي والاقتصادي الضار على مختلف المستعمرات السابقة، أظهرت مقارنة لمؤشر التنمية البشرية في الدول الغربية التي كانت مستعمِرة مع الدول التي كانت مستعمَرة في منطقة البحر الكاريبي أن الدول المستعمِرة تحتل المراتب الأولى في حين تحتل المستعمرات السابقة المراتب الدنيا. ويمكن أن تعزى هذه الفجوة إلى الاستغلال الاستعماري. وخلال الفترة الاستعمارية، كانت منطقة البحر الكاريبي مصدراً هائلاً للموارد، لكن الثروة التي راكمها المستعمرون بأيدي العمالة الأفريقية المستعبدة لم تُستثمر في بلدان منطقة البحر الكاريبي بل استُخدمت في تغذية المصانع الأوروبية.

٢٩- وقدم التقريرَ جيرمان فريري، أخصائي التنمية الاجتماعية في مجموعة البنك الدولي والمؤلف الرئيسي لتقرير البنك الدولي المعنون *المنحدرون من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية: نحو إطار للإدماج* (٢٠١٨). وسلط الضوء على تحديات حقوق الإنسان التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي، مشيراً إلى أنهم يشكلون ٥٠ في المائة من الذين يعانون من الفقر رغم أنهم يشكلون ٢٥ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية. وفي محاولة لفهم سبب معاناة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي اليوم من عدم إدماجهم، أشار إلى أن ثمة عوامل ثلاثة تسهم في ذلك وهي: المناطق التي يعيش فيها المنحدرون من أصل أفريقي؛ ومشاركتهم في أسواق العمل؛ ووصولهم إلى التعليم. وبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥، شهدت أمريكا اللاتينية انخفاضاً في معدلات الفقر على المستوى الإقليمي، إلا أن حالة المنحدرين من أصل أفريقي لم تتحسن بنفس القدر. وكان السكان المنحدرون من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية أكثر عرضة بنسبة ٢,٥ مرة للعيش في فقر مزمن مقارنة بغيرهم من سكان أمريكا اللاتينية. وثمة شاغل آخر يتمثل في العنصرية النظمية المتأصلة في نظم التعليم في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية، ما أدى إلى تهميش المنحدرين من أصل أفريقي. وتُرجم هذا التهميش بانخفاض في المشاركة وبالتسرب في نهاية المطاف من التعليم، ما أثر بشكل كبير على فرص هؤلاء الأشخاص في الحصول على وظائف تكون رواتبها أفضل.

٣٠- كما استعرض المشارك الثالث في حلقة النقاش، باستور إلياس موريلو مارتينيز، وهو عضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري، عدم التناسب بين عدد السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين وتمثيلهم في الحكومة. وثمة حاجة إلى مزيد من التمثيل، لأن الطريق إلى العدالة يتطلب دخول المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة العامة وشغل مناصب القرار في الإدارات العامة. ويمثل الاعتراف بالتدابير الخاصة إحدى الطرق لزيادة تمثيل المنحدرين من أصل أفريقي في الحكومة، لكن ثمة حاجة أيضاً إلى أن يتجاوز المسؤولون المنتخبون المنحدرون من أصل أفريقي الأحزاب وحتى الدول القومية ليتحدوا في معالجة أوجه العجز الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منها مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي.

٣١- وخلال المناقشة التفاعلية، سألت السيدة داي السيد ريد عما إذا كان هناك تقدير للقيمة الاقتصادية للاستغلال خلال فترة بحثه في منطقة البحر الكاريبي. وقال السيد ريد إن ثمة مؤلفات توضح بالتفصيل الأرباح التي حققها الأفراد والأسر من الاستعباد ومن الاتجار بالمستعبدين. وسألت فيرين شيبرد، عضوة لجنة القضاء على التمييز العنصري، السيد ريد عما إذا كانت هناك فرص خلال الزيارة القطرية للفريق العامل لتقديم بيانات، على غرار ما قدمه هو

من بيانات، إلى الأطراف المعنية. وقال السيد ريد إن البيانات مستمدة إلى حد كبير من ثلاثة بلدان كاريبية هي: دومينيكا وجامايكا وترينيداد وتوباغو. وسأل السيد بالتسيرجاك السيد فريري عما إذا كان من المحتمل أن تكون أمريكا اللاتينية أفضل منطقة فيما يتعلق بجمع البيانات الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي. وأجاب السيد فريري أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة غنية بالبيانات، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تنوعات الهوية بين السكان تتغير في أغلب الأحيان من عام لآخر لأن التعدادات السكانية طوعية وتقوم على التحديد الذاتي للهوية. وأعرب ممثل أوروغواي عن التزام بلده بسد الفجوات القائمة وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية كجزء من الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وذكر ممثل البرازيل أن بلده ملتزم بجمع بيانات إجمالية ومفصلة عن المنحدرين من أصل أفريقي.

٣٢- وركز فريق النقاش الثالث على حالة حقوق الإنسان في أوروبا. وقدم السيد بالتسيرجاك عرضاً عن نقص البيانات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي في القارة الأوروبية. وبسبب الظلم التاريخي الذي ارتكبته الحكومات الأوروبية الاستبدادية السابقة، كان من الصعب على العديد من الدول الأوروبية أن تجمع، طواعيةً، بيانات عن المجموعات الإثنية أو العرقية. ومع ذلك، ساهم النقص في جمع البيانات في عدم تسليط الضوء على المنحدرين من أصل أفريقي، ما أدى إلى زيادة خطر الظلم والتمييز العنصريين إلى جانب حرمانهم من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وفي إطار تناول مسألة استمرار نقص جمع البيانات في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، سلط السيد بالتسيرجاك الضوء على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسياستها الخاصة بجمع البيانات القائمة على تحديد الهوية الإثنية والعرقية. ونتيجة لتلك البيانات المصنفة، تمكنت المملكة المتحدة من صياغة وتنفيذ سياسات لمعالجة مختلف القضايا التي حددتها البيانات.

٣٣- واعترف المتحدث الثاني في فريق المناقشة، ماركوس بيل، وهو مدير وحدة مكافحة الفوارق بين الأعراق في ديوان مجلس الوزراء بالمملكة المتحدة، بالكم الهائل من البيانات التي جمعت عن الأقليات الإثنية والعرقية في المملكة المتحدة، معترفاً في الوقت نفسه بعدم الاستفادة من تلك البيانات استفادة كاملة. ونتيجة لذلك، أنشأت المملكة المتحدة وحدة مراقبة الفوارق بين الأعراق بهدف كشف الحقائق المزعجة عن هذه الفوارق. وتوصلت وحدة المراقبة إلى اكتشافات أساسية بينها أن حالة الأقليات العرقية سيئة مقارنة بحالة البيض في المملكة المتحدة. كما أظهرت البيانات التي جُمعت أن عوامل أخرى، مثل الموقع الجغرافي، قد تؤدي دوراً في الفوارق التي تعاني منها الأقليات. وقد تكون حالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي سيئة للغاية في منطقة جغرافية معينة، وفي الوقت نفسه، جيدة في منطقة أخرى. وأدى جمع البيانات إلى تغييرات في السياسات الحكومية في مجالات العمل، وإلى معالجة الفجوة في الأجور والفوارق في نظام السجون.

٣٤- وقدمت روسالينا لاتشيفا، من وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، تقرير الوكالة المعنون *"الأسود في الاتحاد الأوروبي"*. وقالت إن ثمة عقبات أساسية تحول دون الحصول على بيانات عرقية أو إثنية عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، أظهرت البيانات المتعلقة بالجيلين الأول والثاني من السكان المنحدرين من أصل أفريقي أن المنحدرين من أصل أفريقي يرون أنهم يتعرضون لقدر كبير من التمييز على أساس لون بشرتهم.

أشارت البيانات أيضاً إلى أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي أكثر عرضة للإبلاغ عن أعمال التمييز عندما يقيمون لفترة أطول في بلد ما أو إذا كان مستواهم التعليمي جامعياً. وأحد الأسباب الرئيسية لعدم الإبلاغ عن أعمال التمييز العنصري هو التصور السائد بأن الجناة لا يتخذ بحقهم أي إجراء. ومن الاستنتاجات الهامة التي خلص إليها التقرير أن امتلاك المنحدرين من أصل أفريقي للمنازل أقل بكثير من المتوسط.

٣٥- أما ليلا فاركاس، آخر المتحدثين في الفريق، وأحد كبار محللي السياسيات في فريق سياسة الهجرة، فقد تناولت حالة جمع البيانات في السياق الأوروبي. وقالت إن اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية والعديد من المؤسسات ذات الصلة أجرت بحوثاً عن المساواة وأصدرت بيانات عن جرائم الكراهية، وكره الأفارقة، والأقليات الإثنية. لكن السياق السياسي، بما في ذلك بين الأقليات، لم يفض إلى جمع البيانات عن الأصل الإثني. ورغم الاعتراف رسمياً بعدد من مجموعات الأقليات، إلا أن المنحدرين من أصل أفريقي لم يحظوا بالاعتراف بعد. وعولجت أعمال مكافحة العنصرية داخل الاتحاد الأوروبي عموماً من خلال إطار إدماج المهاجرين وإطار إدماج الروما، ما أدى إلى ثغرات في معالجة أوجه عدم المساواة المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ومن الناحية القانونية، استندت البيانات التي جمعت في الاتحاد الأوروبي إلى الأصل القومي وإلى تاريخ كل بلد من البلدان وعلاقته بأفريقيا. وعلاوة على ذلك، نادراً ما تستند البيانات المتعلقة بالأصل العرقي، أثناء جمعها، إلى التحديد الذاتي للهوية. وينبغي أن تراجع الوكالات المسؤولة عن جمع الإحصاءات، مثل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والهيئات الوطنية المعنية بالمساواة، طرق جمع البيانات الخاصة بها لتشمل البيانات المصنفة.

٣٦- وخلال المناقشة التفاعلية، سأل السيد غوميدزي عن كيفية تشجيع الدول الأعضاء على جمع البيانات التي من شأنها أن تُفيد التغييرات في السياسات لصالح المنحدرين من أصل أفريقي. وصرح السيد بالتسيرجاك بأنه يمكن اعتبار القوانين غير الملزمة والتوصيات وسيلة للمضي قدماً، لكن المرجح أن يتطلب تقديم التزامات أقوى إبرام معاهدة، وقد لا يكون ذلك واقعياً. وأضاف أن المبادرات الإقليمية قد تكون وسيلة أفضل لمعالجة هذه القضية. وسأل السيد ريد السيد بيل عما إذا كانت معدلات توقيف السود أعلى من المتوسط في جميع مناطق المملكة المتحدة. وأجاب السيد بيل أنه لا يوجد نمط ثابت في هذا الصدد. كما سُجل ارتفاع في معدلات توقيف السود في المناطق التي ينخفض فيها تركيز السود. وقالت السيدة شيبرد، رداً على سؤال من السيدة لاتشيفا، إن السكان السود الموجودين منذ سنوات طويلة لم يدرجوا في الدراسة.

٣٧- وركز فريق النقاش الرابع على المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا الشمالية. وركزت المتحدثة الأولى في حلقة النقاش، السيدة داي، عرضها على العدالة العرقية في منطقة أمريكا الشمالية وعلى وجه التحديد كيفية استخدام البيانات لتحديد المجالات التي يحدث فيها الظلم. ودعت إلى إتاحة وصول المجتمع المدني إلى مجموعات البيانات الحكومية التي قد تساعد في الكشف عن العنف العنصري والإرهاب العنصري وتسمح لمدخلات المجتمع المدني بصياغة حلول للتخفيف من تلك التحديات. وكان هناك اتجاه حديث لدى بعض الحكومات لمنع الوصول إلى مجموعات البيانات أو حذفها بالكامل، وهي مجموعة حيوية للتصدي للتمييز العنصري. ومن الأمثلة على ذلك بيانات تغير المناخ، التي لم يعد بإمكان المجتمع المدني الوصول إليها، رغم أن تغير

المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق تشغيل الأنظمة الآلية وأنظمة الذكاء الاصطناعي مؤخراً وهي أنظمة صممت بشكل أساسي للأشخاص البيض وبالتالي قد يكون لها تأثير سلبي على المنحدرين من أصل أفريقي. فعلى سبيل المثال، يقل تعرف مركبات النقل المؤتمتة على السكان المنحدرين من أصل أفريقي كبشر بنسبة عشرة في المائة مقارنة مع غيرهم، ما يعرضهم لمخاطر لا مبرر لها ويعرض حياتهم للخطر. كما أبرزت السيدة داي فشل تقنية التعرف على الوجوه في التعرف على المنحدرين من أصل أفريقي وعلى نوع جنسهم الصحيح، ما يجردهم من آدميتهم.

٣٨- وتحدثت كارين طومسون من مجلس الكنائس العالمي عن التحديات التي تواجه الشخص المنحدر من أصل أفريقي في أمريكا الشمالية. ففي عام ٢٠١٨، قتلت الشرطة ١ ١٦٦ شخصاً في الولايات المتحدة ٢٥ في المائة منهم منحدرون من أصل أفريقي، بينما يبلغ مجموع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة ١٣ في المائة فقط. كما شهدت تورونتو في كندا فوارق مماثلة فيما يتعلق بتصرفات الشرطة إزاء المنحدرين من أصل أفريقي، إذ لا تتجاوز نسبتهم من السكان ٨,٢ في المائة، ومع ذلك فهم يشكلون ٧ من كل ١٠ حالات قتل برصاص الشرطة. ولا تقتصر ممارسة العقوبات ذات الدوافع العنصرية على قوات الشرطة العصرية فحسب، بل يمكن ملاحظتها أيضاً في مرحلة ما قبل المدرسة. فوفقاً لدراسة أجراها مؤخراً مكتب الحقوق المدنية في وزارة التعليم في الولايات المتحدة، تشكل نسبة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي ١٦ في المائة من الأطفال دون سن الالتحاق بالمدرسة، ومع ذلك فهم يمثلون ٤٠ في المائة من جميع الأطفال دون سن الالتحاق بالمدرسة الذين يُطردون مؤقتا من صفوفهم. وأصبحت بيئة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا الشمالية مرهقة للغاية، ما أدى إلى ارتفاع معدل الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمات في مجتمع الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي مقارنة بنظرائهم البيض.

٣٩- وتحدث السيد يشيمابيت ميلنر، المؤسس المشارك لمؤسسة بيانات لحيوات السود، عن الدور الحيوي للبيانات فيما يتعلق بسلامة وأمن السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وكشفت البيانات مؤخراً عن اتجاه مزعج مفاده أن الأطفال من أصل أفريقي أكثر عرضةً للوفاة بثلاثة أضعاف قبل عامهم الأول مقارنة بالأطفال البيض. ويرجع السبب في هذا التباين إلى عدم كفاية التعليم والتدريب الذي توفره المستشفيات للأمهات الشابات المنحدرات من أصل أفريقي. ولم يكن كشف هذا الاتجاه ممكناً ما لم يتم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي المولودين في الولايات المتحدة. وثمة اتجاه حديث آخر غير مواتٍ بدرجة كبيرة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وهو اعتماد الحكومات على خوارزميات مؤتمتة كأداة لتوليد الحلول. فالوظيفة الموضوعية لهذه الخوارزميات تتضمن التحيزات التي كانت موجودة نتيجة للمظالم التاريخية وقيم المبرمجين. وتُرجمت تلك التحيزات إلى خوارزميات تظهر التمييز العنصري.

٤٠- وتناول السيد موريلو مارتينيز التحديات المتزايدة في استخدام الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وقدم عدة أمثلة على المخاوف المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وبإدارته وعلى التحيز في التطورات التكنولوجية، مثل تقنيات التعرف على الوجوه، والبرمجيات المستخدمة في قطاع العدالة الجنائية في بعض البلدان.

وستناقش لجنة القضاء على التمييز العنصري، في دورتها القادمة، مشروع توصية عامة بشأن التنميط العرقي، من شأنها أن تدرس الجوانب الأخلاقية لأمن الفضاء الإلكتروني وستسعى إلى تقديم مبادئ توجيهية لمنع التحيز العنصري في الذكاء الاصطناعي والمعاقبة عليه. وفيما يتعلق بالتوصية العامة المقترحة، دعا السيد مارتينيز إلى تقديم ورقات معلومات إلى اللجنة، عن جملة أمور بينها المعايير التي ينبغي على الشركات تطبيقها لمنع التحيز العنصري في برمجة الخوارزميات واستخدامها؛ وأمثلة بارزة على التمييز العنصري المتصل بالذكاء الاصطناعي؛ وأمثلة على البحوث وأفضل الممارسات في مجال منع التحيز العنصري المنبثق عن الذكاء الاصطناعي والتصدي له؛ والجوانب الأخلاقية للتعلم الآلي والمعايير ذات الصلة لضمان الفهم والشفافية في عملية البرمجة المتعلقة بقضايا العرق.

٤١- وأثناء المناقشة التفاعلية، علق ممثل المملكة المتحدة على الذكاء الاصطناعي وتحيز الخوارزميات والمخاطر التي تشكلها في نظام العدالة الجنائية. وسأل المتحدثون عما إذا كانت هناك بلدان أخرى يمكن التعلم منها بشأن تحيز الخوارزميات. وأشار السيد موريلو مارتينيز إلى أن ألمانيا كانت لديها تجربة ناجحة في القضاء على التحيز العنصري في الخوارزميات. ففي ألمانيا، كانت طُبقت تدابير عامة تتعلق بخوارزميات التدريب بحيث يمكن تصحيح التحيز لتجنب آثاره الضارة. ويكمن التحدي الرئيسي في ضمان استقلال الخوارزميات بعد أن تمت برمجتها لتعبر عن التحيز العنصري. وطلب السيد سونغا من السيدة ميلنر تقديم مزيد من المعلومات بشأن التعداد السكان الذي ستجريه الولايات المتحدة عام ٢٠٢٠ وكيف يمكن إعادة هيكلة التعداد بشكل أفضل. وأشارد السيدة ميلنر إلى ضرورة التنبه إلى مشكلات تتعلق بالأمان والخصوصية بالنظر إلى أن هذا الإحصاء هو الأول الذي سيتم عبر الإنترنت بالكامل. وعلاوة على ذلك، ناقشت تناولت السيدة ميلنر الحاجة إلى تعبئة الناس للمشاركة في التعداد. وطلب ممثل عن المجتمع المدني من السيدة ميلنر تقديم مزيد من المعلومات حول وفيات الرضع. وقالت السيدة ميلنر إن الأبحاث تشير إلى أن الاستهداف العدواني للأمهات السود من جانب شركات حليب الأطفال والإفراط في اللجوء إلى العمليات القيصرية قد يسهم في ارتفاع معدل وفيات الرضع من السود. ومن شأن استخدام القابلات أو مساعِدات الحوامل واللجوء إلى الطرق الطبيعية في التوليد وتربية الأطفال أن يحدا من الفوارق. ورداً على سؤال من ممثل هايتي حول دور الكنيسة في السعي لتحقيق العدالة العرقية، ذكرت السيدة طومسون أن عدداً متزايداً من الأميركيين الأفارقة يغادرون الكنيسة – غالباً لاكتشاف الممارسات الدينية للأجداد – بينما ما زال هناك العديد من القادة الشباب في الكنيسة ممن يحضون على تطبيق العدالة العرقية وهم يحظون في أكثر الأحيان بقدر أقل من الدعاية. وأقرت أيضاً بأن الكنيسة مسؤولة عما حصل في الماضي وأنها جنت من الاستعباد ثروات كبيرة.

٤٢- وركز فريق النقاش الخامس على إجراء مسح للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في آسيا وأجزاء أخرى من العالم. وتقاسم المتحدث الأول، السيد سونغا، مع المشاركين الآخرين الصعوبات الناجمة عن عدم توفر البيانات في المنطقة الآسيوية. وحث بقوة الدول الآسيوية على بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بجمع البيانات عن المنحدرين من أصل أفريقي. وفند الحجة القائلة بعدم وجود أشخاص من أصل أفريقي في المنطقة الآسيوية. ومع ذلك، لم يدع أي بلد آسيوي الفريق العامل لزيارته ولم ترد هذه البلدان على طلبات المعلومات التي أرسلها الفريق

العامل. ولن يتمكن الفريق العامل من الحصول على صورة أوضح لجميع التحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في المنطقة الآسيوية إلا من خلال جمع البيانات، لأن هذا الأمر يتيح صياغة حلول مناسبة.

٤٣- وتناولت شيهان دي سيلفا جاياسوريا، كبيرة باحثي معهد دراسات الكومنولث، تاريخ الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة جنوب آسيا. وقالت إن حوالي ١٢,٥ مليون شخص من أصل أفريقي دخلوا المنطقة الآسيوية على مدى ١ ١٠٠ عام. قد يعود تاريخ الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في آسيا إلى أبعد من ذلك، فالاتصال بين الجنوب آسيويين والمنحدرين من أصل أفريقي يرجع تاريخه إلى ما يقرب من ٢ ٠٠٠ سنة. ووصل الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي إلى آسيا كمستعبدين أو في إطار التنقل الحر للشعوب. وشغل المنحدرون من أصل أفريقي مجموعة واسعة من المناصب في مجتمعات جنوب آسيا، فقد كان من بينهم أشخاص مستعبدون وملوك على رأس ممالك ذات سيادة في جنوب آسيا. وبينما قلل الزواج من إجمالي عدد المنحدرين من أصل أفريقي الذين يمكن التعرف عليهم بوضوح في جنوب آسيا، لا تزال هناك حاجة إلى تمكين عدد كبير من المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيز مكانتهم في المجتمع من خلال تغييرات سياساتية على المستوى الحكومي.

٤٤- وخلال المناقشة التفاعلية، قالت السيدة جاياسوريا إن التعليم من خلال المدارس والأفلام ضروري لتعزيز مكانة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة الآسيوية. وقال السيد موريلو مارتينيز إن الفن والثقافة يشكلان أيضاً أداة إيجابية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي لإظهار هويتهم الثقافية. وأضاف السيد سونغا أن ثمة حاجة إلى مزيد من البيانات من البلدان الآسيوية في إطار عملية المسح معرباً عن أمله في تمديد الدعوة التي وجهها الفريق العامل. وعندما سئل عن حالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة المحيط الهادئ (الميلانيزيون)، قال السيد سونغا إن وضعهم مماثل لحالة سكان بابوا الغربية، وإنهم يندرجون تحت ولاية الفريق العامل ما داموا يعتبرون أنفسهم أشخاصاً منحدرين أصل أفريقي. وفيما يتعلق بسؤال ممثل المجتمع المدني حول سكان جزيرة شمال سينتينال، في جزر أندامان، قال السيد ريد إن الفريق العامل قد أُخطر بشأن شعب جراوا في الهند.

٤٥- وركز الفريق السادس والأخير على البيانات والعدالة العرقية. وركز جيف بالمر، الأستاذ الفخري في كلية علوم الحياة بجامعة هيريوت وات في إدنبرة، اسكتلندا، وناشط حقوق الإنسان، عرضه على الاستعباد والعدالة الإصلاحية من وجهة نظر اسكتلندا وجامعة غلاسكو. وعرض بالتفصيل تاريخ جامعة غلاسكو المتقلب المثقل بالاستعباد في جامايكا والدور الذي أدته اسكتلندا. وقيل إن جامعة غلاسكو تلقت تمويلاً من مالكي العبيد من خلال تبرعات وأشكال أخرى بلغت في المجموع ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني بحسب قيمتها الحالية. وللتكفير عن دورها في الاستعباد، ترفع الجامعة اليوم نسب القبول للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والأقليات الأخرى وتعطيهم منحاً دراسية، إضافة إلى مبادرات أخرى. وأشار السيد بالمر إلى أن الاهتمام بالبحث في دور اسكتلندا في الاستعباد لم ينبع من المجتمع الأكاديمي؛ وبدلاً من ذلك، كان شعب اسكتلندا هو الذي أبدى اهتماماً كبيراً بهذا التاريخ. ولا يمكن تغيير جرائم الماضي لكن العدالة التعويضية يمكن أن تسهم في بناء مستقبل أفضل.

٤٦- وأبرز السيد غوميدزي في عرضه أهمية فهم مختلف أشكال التقاطع في التمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي. وتمثل الركائز الثلاث للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي – الاعتراف والعدالة والتنمية – أدوات مهمة لتحسين حياة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ورغم أن العدالة العرقية قد تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، فإنها تشمل دائماً تمتع الجميع الكامل بجميع الحريات وحقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع. وشدد السيد غوميدزي على أهمية جمع البيانات فيما يتعلق بالظلم العنصري وحث الدول على جمع وتصنيف وتحليل وتعميم ونشر بيانات إحصائية موثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٤٧- وأكدت السيدة شيبرد أهمية البيانات في مجال العدالة العرقية. ساعدت البيانات الموجودة في الأرشيفات الوطنية والمكتبات في جميع أنحاء العالم في تسليط الضوء على ما حدث بالفعل أثناء الاتجار بالأفارقة المستعبدين عبر المحيط الأطلسي. إذ إن حوالي ٥٠ في المائة من جميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين اقتيدوا كعبيد لقوا حتفهم وهم يعبرون المحيط الأطلسي. وجاءت العبودية نتيجة للعنصرية، ولم تكن العنصرية نتاجاً للعبودية. وأثناء مناقشة موضوع حربي التحرير والعدالة في جامايكا خلال القرن التاسع عشر، تناولت السيدة شيبرد الانتقام والعقاب اللذين تعرض لهما من شارك في الكفاح من بين المنحدرين من أصل أفريقي. وأكدت أهمية الحفاظ على الأماكن التي تخلد ذكرى ما حصل وتبقيها حية. وسلطت الضوء على الجهود التي تبذلها بعض الدول في هذا المجال مشجعة الدول الأخرى على الانخراط في هذا العمل أيضاً.

٤٨- وأكدت السيدة ميلنر الحاجة إلى وضع حد لجمع البيانات الضخمة لأنها أدت إلى إدامة التمييز العنصري تحت ستار الخوارزميات المحايدة. ومن الأمثلة على الآثار الضارة للخوارزميات التي تنطوي على تمييز عنصري، يُذكر، إلى جانب جمع البيانات الضخمة، تدني نسبة حصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي على قروض مصرفية لأغراض امتلاك المنازل والحصول على عمل والدراسة. وقالت إن جمع البيانات يمثل العمود الفقري للعنصرية في الوقت الحالي، لأنه يديم العنصرية والممارسات التمييزية ويضفي الشرعية عليها. وكحل محتمل لتلك المشكلة، يمكن إنشاء مؤسسة عامة لإيداع البيانات تتيح لعمالقة التكنولوجيا تقاسم بياناتهم والسماح للباحثين الاجتماعيين ومحللي البيانات بتصفحها من أجل تحسين حالة المنحدرين من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تحديد واضح للأطراف التي تتحمل مسؤولية أي انتهاك لحقوق السكان عند استخدام الخوارزميات.

٤٩- وخلال المناقشة التفاعلية، سأل السيد سونغا السيد بالمر عن العقبات التي واجهها بشأن التعويضات والخطوات التي اتخذها للتغلب عليها. قال السيد بالمر إنه تحدث مباشرة إلى الجمهور والمؤسسات. وقال إن الصحافة أيضاً أبدت اهتماما كبيرا للغاية. وأشار إلى أنه تحدث إلى الجمهور بصدق وأجرى بحوثا للوصول إلى الحقيقة. وأضاف أن التاريخ يجب أن يكون قابلاً للفحص وجزءاً من برنامج البحث. وسأل ممثل جامايكا السيد غوميدزي عن مشروع المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن إدراج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة عام ٢٠٣٠، الذي يعمل الفريق العامل على وضعه، وعن إمكانية أن يؤدي ذلك إلى تحسين استخدام الدول الأعضاء للبيانات من أجل معالجة قضايا التمييز العنصري. أجاب السيد غوميدزي بالتشديد على أهمية إحصاء عدد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي للاسترشاد بهذه الإحصاءات في العمليات

السياساتية الرامية إلى التصدي للتمييز العنصري. ورداً على سؤال من السيد ريد بشأن التحديات المتعلقة بجهود مناصرة تقديم تعويضات للمتضررين، لاحظت السيدة شيبرد أن هذه الحركة تزداد في أنحاء مختلفة من العالم. وتمثل استراتيجيات تعليم الشباب وتوعيتهم أدوات مهمة في هذه الحركة، بما في ذلك تعليم التاريخ في المدارس. ورداً على سؤال من ممثل عن المجتمع المدني يتعلق بالتدابير الرامية إلى زيادة الإلمام بالحقائق التاريخية، قالت السيدة شيبرد إن تحقيق ذلك ممكن من خلال إدراج تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي في مناهج المدارس الثانوية ومن خلال برامج إذاعية وتلفزيونية وتنظيم أيام تذكارية. ويجري الترويج لهذا التاريخ بنشاط في منطقة البحر الكاريبي.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٠- شكر الفريق العامل الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على مشاركتهم الفعالة في المناقشات.

ألف- الاستنتاجات

٥١- يخلص الفريق العامل إلى أن التحيز العنصري المستمر والقوالب النمطية العنصرية يتجسدان في جميع مناحي المجتمع، بما في ذلك الإعلانات ووسائل التواصل الاجتماعي والخطابات السياسية وعمليات صنع القرار في مجالات الصحة والتعليم والعمالة.

٥٢- وتُقيَّد القدرة على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية والتمتع بها تقييداً كبيراً بسبب التحيز العنصري في عمليات صنع القرار التي تقوم على معتقدات خاطئة. وللتحيز العنصري تأثير شامل على التمتع بالحقوق الأساسية وممارستها، بحيث أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي يواجهون تحديات مماثلة في بلدان مختلفة. وتؤثر العنصرية الفردية والمؤسسية التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي على تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوقهم في التعليم والصحة والسكن والعمالة، وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

٥٣- ولا يزال التمييز العنصري منهجياً ومتجذراً في نموذج اقتصادي يحرم السكان المنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد العالمي من تنمية فعالة وذات مغزى، وكثيرا ما يُبرَّر الاستغلال التاريخي والمستمر لعملهم وأراضيهم ومواردهم الطبيعية ولا يؤخذ في الحسبان.

٥٤- ويخلص الفريق العامل إلى أن الجهود مستمرة لتعطيل الدينامية الاستعمارية التي ما زالت قائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، التي تحتفظ في الكثير من الحالات بهيمنتها التاريخية وتدفع باتجاه استمرار التحيز ضد المنحدرين من أصل أفريقي والمعتقدات الخاطئة بشأنهم.

٥٥- والتحيز العنصري في صنع القرار شكل شديد التأثير من أشكال العنصرية المؤسسية. ويشيد الفريق العامل بأبحاث العلوم الاجتماعية المهمة التي تكشف عن هذه التحيزات. فعلى سبيل المثال، تبين بحوث مقنعة أن ثمة تحيزاً عنصرياً في نظرة مقدمي الرعاية الصحية إلى آلام المرضى مع ما يتسبب به ذلك من تحيزات في توصيات العلاج التي يصدرها مقدمو الرعاية الصحية وفي دقة التشخيص والعلاج الطبي. وتشير بحوث أخرى

إلى زيادة في الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة، والأمراض البيولوجية والنفسية الأخرى، نتيجة الإجهاد المزمن الذي تتسبب به العنصرية.

٥٦- ويخلص الفريق العامل إلى أن التسامح إزاء الفوارق العرقية الراسخة في مجالات الصحة والعدالة الجنائية والتعليم ومجالات أخرى يمثل انعكاساً للخطابات المستخدمة لتبرير الأنماط التاريخية لاستغلال المنحدرين من أصل أفريقي وإساءة معاملتهم، بما في ذلك الاستعباد والاستعمار وخطاب تفوق العرق الأبيض.

٥٧- ويرى أن الاعتراف بوجود المنحدرين من أصل أفريقي أساسي لإبراز قضيتهم.

٥٨- وشدد الفريق العامل على أهمية عملية المسح وتحليل البيانات المصنفة في تحديد أولويات السياسات المتعلقة بمساواة المنحدرين من أصل أفريقي بغيرهم وبالفرص المتاحة لهم. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لتقييم المساواة ودرجة الوصول إلى حقوق الإنسان والتمتع بها.

٥٩- ويعترف الفريق العامل بالتنوع بين السكان المنحدرين من أصل أفريقي والحاجة إلى بيانات تعكس هذا التنوع، فضلاً عن حالات الضعف الشديد والتجارب المختلفة نوعياً التي تنطوي عليها أوجه التقاطع بين العرق ونوع الجنس والحياة الجنسية والإعاقة وغيرها من المجالات. ويتبنى الفريق العامل الأولوية المشتركة بين القطاعات "لإعادة صياغة مفهوم العرق واعتباره تحالفاً"، بوصفه محركاً رئيسياً للحصول على حقوق الإنسان والتمتع بها، ويلاحظ ملاءمة البيانات المصنفة بصفة خاصة لقياس درجة الوصول إلى حقوق الإنسان بشكل مشترك بين القطاعات.

٦٠- ويمثل رفض بعض الدول جمع البيانات وتصنيفها على أساس العرق والأصل الإثني أحد أخطر العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق أهداف وغايات عام ٢٠٣٠ تفكيك الحواجز الهيكلية والنظمية التي تعترض سبيل التنمية المستدامة المتاحة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان النامية والمتقدمة.

٦١- وساهمت المظالم التاريخية بلا شك في التخلف والفوارق الاقتصادية. ومن المحتمل أن يستمر خطر الفقر المتوارث عبر الأجيال بلا هوادة. وينبغي أن تراعي الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الصلة بين الاستعباد والاستعمار اللذين أديا إلى التخلف، بما في ذلك مراعاتها في سياسات التنمية.

٦٢- ويخلص الفريق العامل إلى أن البيانات تساعد، حيثما توجد، في تسليط الضوء على العنصرية المؤسسية والفوارق العرقية والتصدي لهما. وتقدم البيانات دليلاً على أن العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي تغير شكلها ولم يُقضَ عليها، بل إن لها مظاهر جديدة تصبح أكثر غموضاً مع مرور الوقت.

٦٣- ويلاحظ الفريق العامل مع القلق، كما يظهر من البيانات المتاحة، انخفاض استفادة المنحدرين من أصل أفريقي من الاستثمارات في مجال التعليم.

٦٤- كما يلاحظ أهمية ربط تحليل البيانات بحقوق الإنسان وأولويات السياسات الإنمائية المصممة بدقة لتناسب الواقع المحلي.

٦٥- ويثني الفريق العامل على الدول التي باتت تعترف بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتجمع بيانات مفصلة عنهم، من خلال مجموعة واسعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى مر السنين، لتيسير إجراء تحليلات دقيقة للعوامل المترابطة.

٦٦- ويرحب الفريق العامل بالجهود الواسعة النطاق المبذولة لفهم واستكشاف واستهداف الفوارق العرقية الراسخة، ومنها إنشاء وحدة مراقبة الفوارق بين الأعراق في المملكة المتحدة، ونظم البنك الدولي لقياس الإدماج الاجتماعي في أمريكا الجنوبية، وتقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية المعنون *"الأسود في الاتحاد الأوروبي"* والالتزامات السبعة بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك التدبير رقم ٩٨ من تدابير الأولوية والمتعلق بالبيانات المفصلة، وهي التزامات وضعها توافق آراء مونتفيديو بشأن السكان والتنمية وتوفر تحليلات مهمة ومنهجيات إرشادية للجهود المماثلة في الدول الأخرى.

٦٧- ويلاحظ الفريق العامل أهمية جهود الإدماج الاجتماعي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وأهمية جمع البيانات المصنفة عنهم، بما في ذلك أهميتها في الكشف عن سبل وصولهم إلى أماكن العيش والعمل، ومشاركتهم في الأسواق، ومساراتهم التعليمية.

٦٨- ويلاحظ الفريق العامل تغييب بعض الفئات السكانية من المنحدرين من أصل أفريقي ومنهم كثيرون في بلدان آسيا، رغم وجودهم في مجتمعاتها منذ أجيال، ورغم أن البيانات المصنفة حسب العرق يمكن أن تبرز هؤلاء السكان. ويظل المنحدرون من أصل أفريقي غير بارزين اجتماعياً وهيكلياً داخل المجتمعات في بعض الدول، لا سيما في آسيا، بالنظر إلى جملة أمور بينها الافتقار إلى البيانات الإحصائية، بما في ذلك البيانات المصنفة على أسس إثنية.

٦٩- ويقر الفريق العامل بأن جمع البيانات المصنفة وتوافر البيانات المفتوحة أتاحا الاسترشاد بالمصلحة العامة لإجراء تحليلات نقدية أعمق للتفاوتات العرقية الراسخة وللنتائج ذات الدوافع العنصرية التي تلحق الضرر بالمنحدرين من أصل أفريقي بصورة منهجية. وقد أدت هذه التحليلات إلى فهم جديد للعوامل التي تحرك التحيز العنصري والحرمان المستمرين.

٧٠- ويقر الفريق العامل بأهمية أن تعطي الدول الأعضاء الأولوية للبيانات المفتوحة ووصول الجمهور إليها ولتعزيز التنوع بين علماء البيانات.

٧١- ومع ذلك، غالباً ما تنطوي البياناتُ والخوارزمياتُ على العنصريةَ وتخفيها وتديمها في تصميمها وتشغيلها – ويعرب الفريق العامل عن قلقه لأن ثمة من يعتبر ذلك تكلفة مقبولة لحلول البيانات المناسبة.

٧٢- ويود الفريق العامل أن يؤكد أن تقنيات حفظ النظام المتحيزة، مثل التركيز على الجرائم الصغيرة، وطلب وثائق هوية المنحدرين من أصل أفريقي وتوقيفهم وتفتيشهم جسدياً تسهم في جعل بيانات الشرطة متحيزة. كما أن استخدام مجموعات البيانات التاريخية في التحليلات الجديدة والاستمرار في تطبيق تقنيات حفظ النظام المتحيزة لتوليد بيانات جديدة يشكلان تهديداً خطيراً لحقوق الإنسان.

٧٣- ويلاحظ الفريق العامل بقلق أنه لم يُبذل جهد يذكر أو لم يبذل أي جهد لضمان عدم إدراج التحيزات العنصرية الظاهرة في المجتمع في الخوارزميات وعمليات الترميز والمنتجات التجارية والعسكرية التي تعتمد على البيانات، مثل برمجيات التعرف على الوجوه، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وضربات تقفي الأثر التي تستهدف البرامج.

٧٤- ويدرك الفريق العامل التأثير المستمر للعقليات التي توجه بعض الخطابات، بما في ذلك المعتقدات المتحيزة عنصرياً، وهي عقليات لا تزال مترسخة في عمليات صنع القرار، وأهمية إظهار تلك الآراء للتخفيف من أثرها، لا سيما في الخوارزميات المحوسبة التي قد تفتقر إلى القدرة على التفكير أو على الرقابة المستقلة الفعالة.

٧٥- ويلاحظ الفريق العامل أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي خضعوا لتجارب في الماضي، بما في ذلك مواصلة جمع البيانات المتعلقة بهم ومراقبتهم دون الحصول على موافقتهم. ويعرب عن قلقه إزاء استمرار الاستغلال والتجريب من خلال منصات التواصل الاجتماعي وغيرها من مبادرات البيانات الضخمة.

٧٦- ويجب أن يعكس تطوير التكنولوجيات الجديدة التزاماً قوياً بحقوق الإنسان وكرامة الإنسان. وينبغي ألا ينتهك الاعتماد على الخوارزميات لتحديد المخاطر واستهداف السلوكيات السيئة وتنفيذ العمليات حقوقَ الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٧٧- ويلاحظ الفريق العامل أهمية البيانات التاريخية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين فقدوا الأسرة والثقافة والهوية عندما اقتيدوا عبيدا عبر المحيط الأطلسي. وقد وضعت القوة التحريرية للبيانات التاريخية الحقيقة والتاريخ والمسارات المختلفة في خدمة تقديم الجبر للمنحدرين من أصل أفريقي في الشتات والتصالح معهم.

٧٨- ويدرك الفريق العامل كذلك أن النجاح الاقتصادي، حتى لو كان قائماً على الاستغلال والعبودية، يُعترف به تاريخياً كمعيار من معايير الإشراك وليس كعامل استبعاد؛ وأن البلدان والشخصيات التاريخية البارزة والمؤسسات والكنيسة والجامعات اكتسبت ثروات ومكانة من استعباد المنحدرين من أصل أفريقي؛ وأن خطر هذه الدينامية الاستغلالية ما زال قائماً اليوم.

٧٩- ويواصل الفريق العامل جمع جميع البيانات والتحليلات المتاحة لإجراء عملية مسح وإعداد تقرير أساسي عن حالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. ويكرر دعوته لتقديم بيانات وتحليلات عن حالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي ويمدد المهلة إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠. ويرجى من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة المهتمين الذين لم يقدموا بعد ورقات المعلومات وفقاً للمذكرة التوجيهية[٣] وهذا التقرير، أن يفعلوا ذلك. كما تُشجَّع الدول وأصحاب المصلحة المهتمون الذين سبق لهم أن قدموا ورقات معلومات، كي يقدموا تلك المعلومات محدثة أو يقدموا معلومات إضافية يودون إدراجها في التقرير.

(٣) المذكرة الإرشادية متاحة في الصفحة الشبكية للفريق العامل ويمكن الوصول إليها مباشرة على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Racism/WGEAPD/GuidanceNoteRequest_for_Data_EN.pdf.

باء- التوصيات

٨٠- تُحث الدول الأعضاء على الاعتراف بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي بوصفهم مجموعة متميزة. وهذا الأمر ضروري لزيادة بروزهم وبالتالي لإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم وحرياتهم الأساسية إعمالاً كاملاً. ويجب الاعتراف بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وفئات أخرى في الدساتير والتشريعات الوطنية، من خلال التعليم وتدابير التوعية واحترام حقوقهم الثقافية. والتحديد الذاتي للهوية أمر حاسم أيضاً بالنسبة للمنحدرين من أصل أفريقي.

٨١- ووفقاً للفقرة ٩٢ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، يحث الفريق العامل الدول على جمع بيانات إحصائية موثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي وتجميعها وتحليلها وتعميمها ونشرها، وعلى اتخاذ جميع التدابير الأخرى الضرورية وذات الصلة لإجراء تقييم منتظم لوضع الأفراد ومجموعات الأفراد الذين يقعون ضحية للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٨٢- ويدعو الفريق العامل الدول الأعضاء إلى فهم كيفية ارتباط العنصرية المؤسسية بسياق تاريخي معين يربط الاستعباد والاستعمار والاقتصاد العالمي الحديث بالمعتقدات والقوالب النمطية الخاطئة المستخدمة لتبرير الاستغلال التاريخي للمنحدرين من أصل أفريقي وإساءة معاملتهم وهي معتقدات ما زالت تحتفظ بقوة هائلة حتى اليوم.

٨٣- ويحث الفريق العامل الدول الأعضاء على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه البيانات، من خلال توفير ما يلزم لتصنيف البيانات والتحديد الذاتي للهوية والحفاظ على الشفافية والخصوصية والمشاركة والمساءلة في جمع البيانات وتخزينها.

٨٤- ويدعو الفريق العامل الدول الأعضاء إلى تخفيف تحيز الخوارزميات في المنتجات والأدوات التجارية والعسكرية والحكومية. ويجب توخي الحذر فيما يتعلق بالأشخاص الذين يكونون في موقف ضعف ويتعرضون بشكل متكرر للاستهداف أو يتم تحديد هويتهم بشكل خاطئ أو يتم تجاهلهم، عند تطوير الخوارزميات الحاسوبية. ويؤثر تحيز الخوارزميات بشكل خاص على المنحدرين من أصل أفريقي في مختلف القطاعات، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

٨٥- ينبغي اعتبار الحاجة إلى بيانات موثوقة عن المنحدرين من أصل أفريقي أولوية لتحقيق أهداف العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وأهداف التنمية المستدامة. ويدعو الفريق العامل الدول والوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية إلى استخدام المبادئ التوجيهية التشغيلية للفريق العامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٦- وفي حالة عدم وجود بيانات رسمية، يوصي الفريق العامل بجمع البيانات من خلال تحليل ثقافة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم وتراثهم على الصعيد العالمي.

٨٧- ويشجع الفريق العامل على تصنيف البيانات الرسمية بحسب العرق، بما في ذلك بيانات التعدادات السكانية، والدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية، والإحصاءات

الحيوية، بما في ذلك تلك التي يجريها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وغيرها من برامج جمع الإحصاءات الرسمية.

٨٨- ويحث الفريق العامل الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات لضمان عدم قيام منصات التواصل الاجتماعي وغيرها من المؤسسات التي تعتمد على البيانات بتعزيز التحيز التاريخي أو اعتماد البيانات التي تجسد السياسات والممارسات المتحيزة عنصرياً.

٨٩- ويدعو الفريق العامل الدول الأعضاء إلى مراقبة الفوارق بين الأعراق والتحليلات ذات الصلة الخاصة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي من أجل تحسين فهم التحيزات العنصرية في صنع القرارات والظاهرة في الفوارق بين الأعراق ومن أجل القضاء على هذه التحيزات.

٩٠- ويوصي الفريق العامل بتطوير قواعد بيانات شاملة وعامة و/أو صناديق استئمانية عامة للبيانات تتيح الوصول إلى البيانات المنبثقة من المصادر الخاصة والعامة دون عوائق من أجل دفع البحوث باتجاه إيجاد تفاهمات وحلول مبتكرة لتعزيز وصول المنحدرين من أصل أفريقي إلى حقوق الإنسان والتمتع بها.

٩١- ويوصي الفريق العامل بأن تعتمد الدول الأعضاء والمجتمع المدني إطاراً أخلاقياً لجمع البيانات واستخدامها يحمي الأفراد من الاستغلال، ويمنع مبادرات البيانات من تعزيز التحيز التاريخي، ويحدد البحوث المتعلقة بالبشر على نطاق واسع بما يكفي للتصدي لتلاعب الشركات الخاصة بالمعلومات أو لتعهيد الجموع للحصول عليها بهدف الربح.

٩٢- ويوصي الفريق العامل بزيادة التنوع العرقي بين علماء البيانات الذين يعملون على معالجة التباين والظلم العنصري.

٩٣- ويحث الفريق العامل الدول على الحفاظ على البيانات التاريخية المرتبطة بالاتجار بالأفارقة المستعبدين والاستعمار وإتاحتها من أجل تحقيق العدالة التعويضية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وتتضمن هذه البيانات أيضاً بيانات تربط دور الجهات الفاعلة غير الحكومية (مثل الجامعات والكنائس والشركات والأسر والمصارف) بالاتجار بالأفارقة المستعبدين والاستعمار.

٩٤- ويوصي الفريق العامل بإعادة محفوظات السجلات والبيانات الأولية المتعلقة بفترة الاستعباد والاستعمار إلى الأوطان المعنية و/أو رقمنتها وإتاحة الوصول إليها دون شروط. ويوصي أيضاً برفع السرية عن الأرشيف الاستعماري.

٩٥- ويوصي الفريق العامل بأن تقوم المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة بإجراء مسح نزيه لحالات تهريب الأفارقة المستعبدين والاتجار بهم وتحليل البيانات الخاصة بهم ونشر سرد لسبل استفادتها من هذا التهريب والاتجار.

٩٦- ويرحب الفريق العامل بمبادرات مثل مبادرة جامعة غلاسكو لتقديم تعويضات عن الفظائع التاريخية المرتكبة ضد المنحدرين من أصل أفريقي. ويحث الدول الأعضاء على ضمان العدالة التعويضية بما يتماشى مع خطة النقاط العشر للعدالة الإصلاحية التي وضعتها الجماعة الكاريبية، والتي تشمل الاعتذار الرسمي الكامل، وإعادة المحفوظات

المتعلقة بفترة الاستعباد إلى البلدان المعنية، وبرنامج تنمية الشعوب الأصلية، والمؤسسات الثقافية، والتخفيف من أزمة الصحة العامة، والقضاء على الأمية، وبرنامج المعارف، وإعادة التأهيل النفسي، ونقل التكنولوجيا، وإلغاء الديون.

٩٧- ويدعو الفريق العامل الدول الأعضاء والمجتمع المدني إلى معالجة البيانات والتحليلات التي تتسم بالتحيز العرقي والتي ساهمت في الحبس الجماعي للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي والإفراط في ضبطها واستهدافها، وضمان عدم إدراج نفس التحيزات في النظم الخوارزمية المحوسبة.

٩٨- ويدعو الفريق العامل الدول الأعضاء إلى كفالة أن تعكس الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى الحقائق التاريخية بدقة، من حيث صلتها بالمآسي والفظائع الماضية، وخاصة الاتجار بالأفارقة المستعبدين عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار، وذلك لتجنب الصور النمطية وتفادي تشويه أو تزوير تلك الحقائق التاريخية، ما قد يؤدي إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الأفارقة وما يتصل بذلك من تعصب.

٩٩- ويحث الفريق العامل الدول على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات. ويجب أن يسترشد بالبيانات في تطوير التشريعات والسياسات والتدابير الأخرى التي تهدف إلى التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأفارقة وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المنحدرين من أصل أفريقي. ويحث الفريق العامل الدول على العمل مع المنحدرين من أصل أفريقي، بدلاً من العمل لفائدتهم، لمعالجة القضايا التي تؤثر عليهم.

١٠٠- ويحث الفريق العامل المؤسسات المالية والإنمائية على تصميم سياسات وبرامج ذات أهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس لتنمية المنحدرين من أصل أفريقي. ويجب أن تستند هذه السياسات والبرامج إلى البيانات وأن تكون متفقة مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، والعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وأهداف التنمية المستدامة.

١٠١- ويوصي الفريق العامل الدول الأعضاء بإدراج الحاجة إلى البيانات المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في جدول أعمال اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

١٠٢- ويوصي الفريق العامل الحكومات والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في العمليات التجارية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا، وتوفير سبل الانتصاف لهم. وعلاوة على ذلك، يشجع الفريق العامل على إدراج منظور حقوق الإنسان للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في النقاش حول جمع البيانات واستخدامها لأغراض تجارية. وفي هذا الصدد، يوفر منتدى الأعمال وحقوق الإنسان فرصة محتملة.

١٠٣- ويوصي الفريق العامل جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرنامج أنشطة تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

المرفق

قائمة بأسماء المشاركين في الدورة الرابعة والعشرين

ألف- أعضاء الفريق العامل

ميخال بالتسيرجاك، دومينيك داي، سابيلو غوميدزي، أحمد رييد، ريكاردو أ. سونغا الثالث

باء- الدول الأعضاء

الاتحاد الروسي والأرجنتين والأردن وأنغولا وأوروغواي وأوكرانيا والبرازيل وبلجيكا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكوستاريكا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهايتي واليابان.

جيم- المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي

دال- المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

جمعية نساء إينو الأفريقيات، واللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب الأنديز الأصلية، ولجنة مراقبي حقوق الإنسان، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، ومعهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين، والشبكة النيجيرية للنساء مصدّرات الخدمات.

هاء- المنظمات غير الحكومية غير المتمتعة بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شبكة أيرلندا/أوروبا لمركز أفريقيا المعنية بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، واللجنة الأفريقية لمروجي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، ومنتدى جوما البوذي في بنغلاديش، ومنظمة المنحدرين من اصل أفريقي في بلجيكا (PAD/INGWEE)، ورابطة ثقافة التضامن بين الشعوب الأصلية الأفريقية، ومؤسسة بيانات لحيوات السود، ومركز دراسات القانون والعدالة والمجتمع، ومعهد البحوث الأوروبي الآسيوي للسلام والتنمية، ومؤسسة العمل من أجل التضامن والرفاه الاجتماعي، ومنظمة INGWEE، ومؤسسة المساعدة القانونية والتنمية البشرية، ومجموعة سياسات الهجرة، والمنظمة الدولية للمجتمعات القادرة على الصمود، ومجلس الكنائس العالمي

القطاع الخاص

مؤسسة A Healing Paradigm

الأوساط الأكاديمية

معهد دراسات الكومنولث، والمركز الأكاديمي الدولي للدراسات الاستراتيجية، والأكاديمية الإقليمية للأمم المتحدة، وجامعة كامبريدج، وكلية جامعة روزفلت

منظمات أخرى

رابطة مراكز القراءة في غامبيا، غرب أفريقيا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، والكنيسة الميثودية في البرازيل، والكنيسة المشيخية في ترينيداد وتوباغو

واو- المشاركون في حلقات النقاش والمتحدثون

ماركوس بيل، مدير وحدة مكافحة الفوارق بين الأعراق، ديوان مجلس الوزراء، المملكة المتحدة؛ وليلا فاركاس، كبيرة محللي السياسات القانونية، مجموعة سياسات الهجرة؛ وجيرمان فريري، أخصائي التنمية الاجتماعية، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مجموعة البنك الدولي؛ وشيهان دي سيلفا جاياسوريا، كبير الزملاء الباحثين في معهد دراسات الكومنولث؛ ويشيمابيت ميلنر، مؤسس مؤسسة بيانات لحيوات السود؛ وروسالينا لاتشيفا، وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية؛ وباستور إلياس موريلو مارتينيز، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري وجيوف بالمر، الأستاذ الفخري في علوم مدرسة الحياة في جامعة هيريوت – وات في إدنبره، سكوتلندا؛ وفيريني شيبرد، عضوة لجنة القضاء على التمييز العنصري وكارين طومسون، مجلس الكنائس العالمي